العلاقة بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية والارتباك الاستراتيجيّ

أ.م. د عماد جاسم محمد عمار عزيز مهدي

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i51.521

ملخص :

تُعَدُّ العلاقة بين كلّ من المؤسّستين التّشريعيّة والتّنفيذيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة متوازنة إلّا أنّ محوريّة الرّئيس في عمليّة صنع القرار السّياسيّ الخارجيّ قد يؤدّي إلى إحداث إخفاقاتٍ عدّة؛ ولا سيّما عندما يتعلّق الأمر باتّخاذ قرار الحرب؛ وهو ما حصل عند اتّخاذ قرار الحرب في (أفغانستان - العراق - سوريا)؛ وهو ما انعكس سلبًا على الأداء الاستراتيجيّ الأمريكيّ داخليًّا وخارجيًّا؛ وهو ما استدعى من الكونكرس التّدخّل لتحجيم دور الرّئيس، غير أنّ ظاهرة الانقسام الحزبيّ والسّياسيّ بين الحزبين عرقلت هذا التّوجّه، وعليه ظهرت نتائج عكسيّة بدت ملامحها واضحة جليًّا على صعيد السّياسة الأمريكيّة؛ سواء في قراراتها المحلّيّة، أم تلك المرتبطة بعلاقاتها الخارجيّة؛ فقد أدّت إلى تراجع ملحوظ للدّور الأمريكيّ؛ ولاسيّما في العقد الأخير نتيجة الإخفاقات المتكرّرة في ملفّات مختلفة على المستوى الدّاخليّ.

الكلمات المفتاحية: الارتباك الاستراتيجي، العوامل الداخلية، الولايات المتحدة الامريكية، العمل المؤسسي، التراجع الاقتصادي.

أ.م. د عماد جاسم محمد: تدريسي في قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية.
imad.mohammed@ali-raqia.edu.iq

عمار عزيز مهدي: طالب في قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية.
mmrazize@gmail.com

The Relationship Between U.S. Foreign Policymaking Institutions and Strategic Confusion

Assist. Prof. Dr. Imad Jassim Mohammed
imad.mohammed@aliraqia.edu.iq
Ammar Azeez Mahdi
mmrazize@gmail.com

ABSTRACT

The relationship between the legislative and executive institutions in the United States of America is considered balanced، but the centrality of the president in the foreign political decision-making process may lead to several failures. Especially when it comes to making the decision to go to war; This is what happened when the decision to go to war was taken in (Afghanistan - Iraq - Syria); This negatively affected the US strategic performance internally and externally، This required the Congress to intervene to curtail the role of the president، but the phenomenon of partisan and political division between the two parties hindered this trend، and accordingly، counterproductive results appeared، the features of which were clearly evident at the level of American policy. whether in its domestic decisions، or those related to its foreign relations; It led to a noticeable decline in the American role. Especially in the last decade as a result of the repeated failures in various files at the internal level.

KEYWORDS: strategic confusion، internal factors، USA، institutional action، economic downturn.

المقدمة

تسعى الدول الى وضع استراتيجيات منوعة للتعامل مع محيطها الخارجي بحسب ما تمتلك من مقومات وما تمليه عليها مصالحها القومية وقد تكون استراتيجيتها طويلة الامد او متوسطة او قصيرة، بحسب الاهداف المتوخاة من تلك الاستراتيجية، وتعد الولايات المتحدة الامريكية من الدول الرائدة في هذا المجال كونها الدولة المهيمنة في النظام الدولي، لذا تمتاز الاستراتيجيّة الأمريكيّة بالديناميكيّة والمرونة والتّغيير المستمرّ، جراء التحديث المستمر في عمليات وضع استراتيجيات الولايات المتحدة، فضلا عن تأثرها بالأحداث والتطورات العالمية فالولايات المتحدة تعد الصيغ لاقتراحها وفقا للتعامل مع المعطيات العالمية، فضلا عن تنوع الخطط حسب رؤية الادارات الامريكية التي تتعاقب على السلطة بين رؤية الجمهوريين والديمقراطيين، وتوجهات الرؤساء الّذين يمارسون دورًا كبيرًا في عمليّة صنع القرار السّياسيّ الخارجيّ الأمريكيّ.

أوّلًا: أهميّة البحث

تنبع اهمية البحث في محاولة فهم الاستراتيجية الامريكية لديمومة الهيمنة احادية القطب على النظام الدولي، في ظل التغيرات المتسارعة في موازين القوى الدولية الجديدة واشتداد المنافسة على جهات عدة، مما يجعل الولايات المتحدة وحلفاؤها امام تحديات جديدة بدأت ملامحها تتضح شيء فشيئا، والتي من شأنها ان تؤسس بحسب الكثيرين الى نظام جديد متعدد الاقطاب، او على الاقل العودة الى الثنائية القطبية في ظل اصرار الروس على استعادة المكانة الدولية للاتحاد السوفييتي السابق، لذا يسلط هذا البحث الضوء على اهم اسباب التراجع الامريكي من حيث السياسة الداخلية والازمات الاقتصادية التي تعرضت لها ومقارنتها مع العوامل الخارجية التي اثرت في تراجع الهيمنة الامريكية خلال السنوات الاخيرة.

ثانيًا: أهداف البحث

تهدف هذه البحث إلى بيان وتحليل العوامل الدّاخليّة الّتي أسهمت في خلق هذا الارتباك؛ مثل التّحوّلات السّياسيّة، والاقتصاديّة في داخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ثالثًا إشكاليّة البحث

تكمن مشكلة البحث في التراجع الكبير للقوة الامريكية على النطاقين الاقتصادي والعسكري منذ بداية القرن الحادي والعشرون، نتيجة اخفاقاتها العسكرية في مناطق عدة حول العالم اخرها الفشل الكبير في تحقيق اهدافها المعلنة بعد الانسحاب من

افغانستان، هذا التراجع مهد لصعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا، حيث بدأت الاخيرة تستعيد قوتها كشريك اساسي في قيادة النظام الدولي يزاحم الولايات المتحدة في قمة هذا النظام، بالإضافة للطموحات الصينية التي تنافس الولايات المتحدة اقتصاديا وعسكريا، مستغلة التراجع الامريكي خلال السنوات الماضية من موقع في الريادة، ومما سبق تحاول اشكالية البحث الاجابة عن التساؤل الاتي:

- هل سيؤدي تراجع الهيمنة الامريكية في ظل تنامي المنافسة الدولية وصعود قوى جديدة اثرت في موازين القوة، الى العودة للثنائية القطبية او تعددية الاقطاب، ام احتدام الصراع بين الارادات الدولية الصاعدة بما يهدد الامن والسلم الدوليين؟.

رابعًا: فرضيّة البحث

أدت الصلاحيات التي منحها الدستور الامريكي للرئيس الى نوع من التخبط في قرارات السياسة الخارجية نتيجة تعارض رؤيا قرارات وتوجهات مختلفة، الامر الذي يؤدي الى الارتباك الاستراتيجي.

خامسًا: منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم وادراك الموضوع من خلال تحليل محددات التفوق الامريكي وحيثياته وفق المعطيات الحالية.

المحور الأوّل: الموائمة والتنافس في بيئة العمل المؤسسي في الولايات المتحدة الامريكية

يُعَدّ الانسجام على مستوى السّياسة الدّاخليّة إحدى أهمّ عوامل صنع القرار الخارجيّ للدّول، وتحديد أسلوب تنفيذه، مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمّيّة العوامل الأخرى، وأنّ تحليل أثر العامل السّياسيّ في صناعة القرار الخارجيّ للدّولة، وتحديد توجّهاتها يتوقّف بنحوٍ كبير على دور القيادة، وتأثير شخصيّتها، وما تحمله من طموحات، وأهداف لتحديد مدى طبيعة القرارات الّتي تتّخذها؛ إذ ينعكس ذلك مباشرة على طبيعة القرار السّياسيّ، ويحقّق قدرًا أكبر من فرص النّجاح في تحقيق أهداف السّياسة الخارجيّة الّتي تطمح إليها الدّولة[١].

فقد كان لصعود المحافظين الجدد إلى سدّة الحكم في الولايات المتّحدة إبّان حكم الرّئيس الأسبق (بوش الابن)، وما أعقبها من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أنْ تحوّلت السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة إلى سياسة عسكريّة بحت تبنّت فيها الإدارة الأمريكيّة مفهوم الحرب العالميّة بوجه الإرهاب حينها؛ تكتيك الضّربة الوقائيّة تُجاه منابع الإرهاب والأصوليّة في الخارج، عوضًا عن السّياسة الّتي انتهجتها في الحقبة الّتي سبقتها في خلال حقبة حكم الرّئيس الأسبق (كلينتون)؛ وهي الّتي ساد فيها أسلوب الاحتواء [٢].

ومع وصول الرّئيس الأسبق (باراك أوباما) إلى السّلطة في انتخابات ٢٠٠٨، وجدت الحكومة الجديدة نفسها أمام تحدّيات [*] جديدة مثّلت بحسب تصريح (تشارلز كراوثمر) أحد المحافظين الجدد «انعطافًا حاسمًا في تأريخ سياسة الولايات المتّحدة لم يُشْهَدْ له مثيل منذ انهيار روما، حيث وصفه بالتّحوّل الغريب الّذي لا تملك الولايات المتّحدة أدنى فكرة عنه أو في آليّة التّعامل معه» [٣].

وعلى الرّغم من أنّ كثيرًا من الدّراسات والتّحليلات السّياسيّة تؤشّر بداية التّراجع للهيمنة الأمريكيّة منذ وصول الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) إلى السّلطة عام ٢٠١٧، إلّا أنّ هناك مَنْ يرى أنّ مؤشّرات هذا التّراجع ظهرت في عهد الرّئيس الأسبق (باراك أوباما)، ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك بالقول إنّ السّياسة الّتي انتهجتها الولايات المتّحدة في عهد

(1) Michael Beckley, "The Power of Nations :Measuring What Matters", International Security journal, Vol. 43, No.2, Fall, 2018, pp11–20.

(٢) ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، العراق والإرهاب والامبراطوريّة الأمريكيّة، (دار الكتاب العربي, بيروت، ٢٠٠٤)، ص١٤٨.

(*) التّحدي الاقتصاديّ الذي نتج عن الأزمة الاقتصاديّة في عام ٢٠٠٨، والتّحدي السّياسيّ المتمثل بثورات الرّبيع العربي عام ٢٠١٢، فضلًا عن السّيطرة الرّوسيّة على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤.

(٣) هادي فسفيس، السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بين مدرستين, الواقعيّة والمحافظية الجديدة، (الدّار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٨)، ص٢٤.

الرّئيس الأسبق (بوش الابن) كانت المرحلة الأولى لبداية التّراجع الأمريكيّ في ظلّ القرارات الخاطئة أحاديّة الجانب الّتي اتّخذتها الإدارة الأمريكيّة آنذاك؛ وهي الّتي أثبتت فشلها لاحقًا؛ ولا سيّما فيما يتعلّق بقرار غزو أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ [٤].

والواقع أنّ أسباب هذا التّخبّط يعود أحيانًا إلى التّنظيم الدّستوريّ؛ إذ يشغل الرّئيس الأمريكيّ أعلى الهرم في السّلطة التّنفيذيّة؛ إذ تخضع الأخيرة لسلطته على نطاق واسع بموجب الدّستور الأمريكيّ، وهو الّذي جرت صياغته باستخدام عدد من العبارات الغامضة الّتي تنطوي على مرونة عالية في محاولة لمنح السّلطة التّنفيذيّة ممثلة برئيس الدّولة مساحة أكبر من الحرّيّة، لمواكبة التّطوّرات، والتّغيّرات الدّاخليّة، والدّوليّة الطّارئة [٥].

وقد كانت هذه المرونة سببًا مباشرًا في كثير من الأحيان لإدخال الرّئاسة في صراعات وأزمات سياسيّة مع الكونغرس، وتُعَدّ حالة الحرب الكوريّة في خلال حقبة ١٩٥٠ – ١٩٥٣؛ فضلًا عن حرب فيتنام ١٩٥٥ – ١٩٧٥ أدلّة حيّة على هذه الأزمات[٦]، وقد بدا ذلك جليًّا في حالة الصِدام بين الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) والكونجرس الأمريكيّ في أنّ كثيرًا من المناصب المهمّة داخل الإدارة الأمريكيّة؛ فقد رفض الدّيمقراطيّون بمجلس الشّيوخ عددًا من ترشيحات الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) لتولّي مناصب مهمّة بالإدارة الأمريكيّة لتضارب المصالح؛ ولهذا كانت أغلب التّعيينات الّتي جرى تمريرها من مجلس الشّيوخ بأغلبيّة ضئيلة[٧]؛ لذلك شَهِدَت السّياسة الأمريكيّة انتكاسة واضحة في ظلّ التّحوّل الجذريّ في آليّة صناعة القرار في عهد الرّئيس السّابق (دونالد ترامب)؛ وهو الّذي عمل منذ وصوله إلى البيت الأبيض إلى تعزيز الانقسامات والدّخول في صِدامات مباشرة مع السّلطات الثلاث الرّئيسة في النّظام السّياسيّ الأمريكيّ، بأوامر تنفيذيّة ساهمت بتغيير بنية المؤسّسات الأمريكيّة؛ إذ منح مستشاريه المقرّبين منه سلطات وصلاحيّات واسعة تفوق لجان الخبراء في الجهاز التّنفيذيّ الخاصّ بالرّئيس، من جانب آخر دخل الرّئيس السّابق في صِدام مع

شَهِدَت السّياسة الأمريكيّة انتكاسة واضحة في ظلّ التّحوّل الجذريّ في آليّة صناعة القرار في عهد الرّئيس السّابق (دونالد ترامب)

(٤) عمرو دراج ، تراجع الدّور الأمريكيّ وسيناريوهات مستقبل المنطقة العربية، (المعهد المصري للدّراسات، إسطنبول، ٢٠٢١)، ص٦.

(٥) ويسلي كلارك، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٦) جوزيف ناي، مفارقة القُوّة الأمريكيّة، (مكتبة العبيكان للنّشر، الرّياض، ٢٠٠٣)، ص٣٣.

(٧) عمرو عبد العاطي، ادارة ترامب عامل محفز لصراع المؤسّسات الأمريكيّة، (مجلّة السّياسة الدّوليّة، العدد ٢٠٨، ٢٠١٧)، ص١٤١.

السّلطة القضائيّة بعد إيقاف امره التّنفيذيّ الّذي منع فيه مواطني سبع دول من دخول الأراضي الأمريكيّة، أعقبه الصِدام مع مجلس النّوّاب ورئيسه نانسي بيلوسي [٨].

فقد كان الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) قد أبدى انزعاجه من آليّة عمل المؤسّسات الاقتصاديّة والسّياسيّة الأمريكيّة، وهي التي سبق أنْ وجَّهَ لها انتقاداتٍ لاذعةً في خلال حملته الانتخابيّة؛ متّهمًا تلك المؤسّسات بالتّسبب مباشرةً بحدوث أزمات اقتصاديّة وسياسيّة للبلاد في خلال العقد الماضي، معلنًا بأنّ الشّعب سيكون هو المصدر الأوّل للقرار في مدّة حكمه، وليست النّخبة التّقليديّة الأمريكيّة كما اعتادَ عليه الرّؤساء السّابقون للولايات المتّحدة [٩].

وبناءً على ذلك سارع الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) بمنح مستشاريه صلاحيّات واسعة لصنع القرار السّياسيّ على المستويين الدّاخليّ والخارجيّ، ولا سيّما صهره (جاريد كوشنر)، وكبير مستشاريه الاستراتيجيّين في البيت الأبيض ستفين بأنون؛ فضلًا عن مدير سياسات البيت الأبيض ستفين ميلر، قابلَ ذلك تهميشًا وإقصاءً واضحًا لدور التّنفيذيّين والخبراء في الجهاز التّنفيذيّ الّذي يترأسه، مثل هيئة الأركان المشتركة، والاستخبارات الوطنيّة [١٠].

وقد كان من نتاج الفَوضى الّذي أحدثها الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) في الجهاز التّنفيذيّ وهيكليّة المؤسّسات الأمريكيّة المتحكّمة في صنع القرار السّياسيّ أنْ رَفَضَ الأميرال المتقاعد (روبرت هارواردِ) عرض تعيينه مستشارًا لرئيس الأمن القوميّ لعدم حصوله على الضّمانات الكافية من رئيس الدّولة بجعل المجلس المسؤول الأوّل عن رسم سياساته، وصناعة قراراته من دون تدخّل من مستشاري الرّئيس المقرّبين منه [١١].

كما انعكس الصِدام بين الرّئيس الأمريكيّ السّابق (دونالد ترامب)، وبين الكونغرس الأمريكيّ على كثيرٍ من المناصب في الإدارة التّنفيذيّة الّتي تتطلّب بموجب الدّستور نيل ثقة مجلس الشّيوخ بالتّصويت العامّ لشغر المنصب، ومنها مدير وكالة الاستخبارات الوطنيّة الأمريكيّة؛ فقد رشّح السّيناتور الأسبق (دان كوتس)، الّذي واجه معارضة من لدن

(٨) ايريكا هانيتشاك ، جيمسون كنغهام، مازال بإمكان الكونغرس الأمريكيّ المساعدة على رسم المشَهِدَ النّهائي في سوريا، مقال منشور على موقع فكرة، ٢٠١٩، متوفر على الرّابط الآتي: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-zal-bamkan-alkwnghrs-almsadt-ly-rsm- alamryky almshhd-alnhayy-fy-swrya

(9) Inaugural address: Trump's full speech, CNN, January 21, 2017

(١٠) ضياء نوح، السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة لترامب تُجاه سوريا، برلين، (المركز الدّيمقراطيّ العربي للدّراسات الاستراتيجيّة والسّياسة الاقتصاديّة، بيروت, ٢٠١٧)، ص٢٣٥.

(11) Robert Harward turns down Trump's offer to be national security adviser, The Guardian, February 17, 2017

الدّيمقراطيّين رفضًا قاطعًا من الدّيمقراطيّين داخل مجلس الشّيوخ بحجّة عدم كفايته [١٢].

(١٢) عمرو دراج، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

أمّا من حيث العلاقة بين البيت الأبيض، وبين وكالة الاستخبارات الأمريكيّة؛ فقد اتّهم الرّئيس السّابق(دونالد ترامب) الوكالة بعدم المهنية في أداء مهامّها، وأنّ المعلومات الصّادرة عنها قد أدّت إلى وقوع كوارث حقيقيّة؛ سواء داخل الولايات المتّحدة أو خارجها في خلال العقدين الأخيرين؛ ممّا جعل إدارة الوكالة ترى أنّ الرّئيس يمثّل تهديدًا مباشرًا على الأمن القوميّ الأمريكيّ، نظرًا إلى أنّه يرفض الاعتراف بالمعلومات القطعيّة الّتي تقدّمها وكالة الاستخبارات الأمريكيّة، وليس لديه أيّ رغبة بالوصول إلى الحقيقة لتغيير وجهة نظره في بعض القضايا الحسّاسة الّتي تَمَسّ المصالح الأمريكيّة العليا [١٣].

(١٣) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

وعليه فقد كان لاختلاف الرّؤى بين الأجهزة التّنفيذيّة طَوال مدّة الرّئيس السّابق (دونالد ترامب)، نتيجة التّقاطع بين مستشاري الرّئيس والتّنفيذيّين داخل الإدارة الأمريكيّة؛ ولا سيّما وزراء الدّفاع والخارجيّة ووكالة الاستخبارات المركزيّة والأمن الدّاخليّ، وهذا التّقاطع ادى الى صِدام حقيقيّ بين المؤسّسات التّنفيذيّة المسؤولة عن صناعة القرار السّياسيّ الأمريكيّ؛ وهو الّذي انعكس على الصّورة الخارجيّة للولايات المتّحدة [١٤].

(١٤) باكير، علي حسين، التّراجع الأمريكيّ العظيم، مقال منشور في موقع الكتاب العربي، ٢٠٢١، متوفر على الرّابط التالي:https://arabi٢١.com/story/١٣٧٥٤٧٨/

ولعلّ الأحداث الّتي أعقبت إعلان نتائج الانتخابات الأمريكيّة الأخيرة؛ وهي الّتي أثمرت عن فوز مرشّح الدّيمقراطيّين (جو بايدن)، مقابل رفض الرّئيس السّابق(دونالد ترامب) هذه النّتائج والطّعن بنزاهة العمليّة الانتخابيّة، قد أظهرت للعالم مدى الارتباك والضّعف في المشْهَد السّياسيّ الأمريكيّ، حين اقتحم أنصار الرّئيس المنتهية ولايته مقرّ الكونكرس الأمريكيّ في السّادس من يناير عام ٢٠٢١ معبّرين عن رفضهم لنتائج الانتخابات؛ محاولين فرضه رئيسًا للمرّة الثّانية للولايات المتّحدة على الرّغم من خسارته في الانتخابات الرّئاسيّة؛ وقد مثّلت هذه الحادثة لحظة دهشة للمجتمع الدّوليّ؛ وهو الّذي وقف مصدومًا يراقب ما يحدث لأعرق الدّيمقراطيّات في العالم؛ وهي الّتي انزلقت لتصرّفات الدّول النّامية ودكتاتوريّات النُّظُم العسكريّة، والأحزاب الشّموليّة في العالم الثّالث [١٥].

(١٥) عبد الحميد صيام، تراجع الهيمنة الأمريكيّة، مرحلة ما قبل الحرب الأوكرانيّة، مقال منشور في شبكة trt عربي، ٢٠٢٢، متوفر على الرّابط التالي:https://www.trtarabi.com/opinion/%D٨%AC%D٨%A٧%D٨%B١%AA%D٨%B٧%D٨

المحور الثّاني: تذبذب القرار السّياسيّ الخارجيّ الأمريكيّ

كان عام ٢٠٠١ قد مهّد للإعلان عن انتهاء حالة الأحاديّة القطبيّة للنّفوذ الدّوليّ الّذي انفردت به الولايات المتّحدة؛ وهو الّذي بلغ ذروته في خلال عقد ونصف حتّى بداية هجمات الحادي عشر من أيلول؛ إذ مثّلت انتكاسة أمنيّة للجانب الأمريكيّ، تزامن ذلك مع الفشل في تحقيق الأهداف المعلنة من الحرب على أفغانستان والعراق خلال السّنتين الأولى من القرن الحالي؛ لتبدأ مع ذلك مرحلة التّراجع الأمريكيّ بوتيرة متسارعة في ظلّ تخبّطٍ بدا واضحًا في السّياسة الخارجيّة، وتراجع الرّؤية الواضحة والتّخطيط الاستراتيجيّ الفعّال لإدارة الملفّات الخارجيّة[١٦].

(١٦) عصام بن الشيخ، الهيمنة كهدف في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، (مجلّة دفاتر السّياسة والقانون، العدد ١٥، ٢٠١٦)، ص٢٨٨.

اتّسمت السّياسة الخارجيّة خلال عهد الرّئيس الأسبق (باراك أوباما) بالضّعف والارتباك في اتّخاذ القرارات الجريئة، ولا مجال أكثر وضوحًا لهذا التّراجع من الدّور الأمريكيّ في سوريا؛ إذ صرّح الرّئيس الأسبق أوباما في خطاب له بأنّ استخدام النّظام السّوريّ للأسلحة الكيميائيّة يمثّل خطًّا أحمرَ للإدارة الأمريكيّة، وأنّ الأخيرة لن تقف صامتة في حال تكرار مثل هذا الانتهاك من جانب سوريا؛ مشيرًا إلى أنّ أيّام النّظام السّوريّ باتت معدودة، إلّا أنّ الموقف سرعان ما تغيّر بعد أنْ استخدم هذه الأسلحة المحرّمة دوليًّا لقمع المعارضة في أكثر من مناسبة، مقابل التزام الصّمت من الإدارة الأمريكيّة، غير مبالية لتصريحاتها السّابقة؛ ممّا شجّع الجانب الرّوسيّ على ملء هذا الفراغ الّذي تركته الولايات المتّحدة، واستغلال حالة الارتباك الّتي انتابت الإدارة الأمريكيّة من التّدخل بنحوٍ أكثر عمقًا في الأزمة السّوريّة[١٧].

اتّسمت السّياسة الخارجيّة خلال عهد الرّئيس الأسبق (باراك أوباما) بالضّعف والارتباك في اتّخاذ القرارات الجريئة

(١٧) عبد الحميد صيام، مصدر سبق ذكره.

ومع وصول الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) إلى السّلطة في عام ٢٠١٧، بدأت مرحلة جديدة في إدارة الملفّ الخارجيّ أخذت طابع التّهميش للدّور التّقليدي لوزارة الخارجيّة في عمليّة صناعة القرارات الخارجيّة الأمريكيّة؛ وقد تجلّى ذلك بتجاهل الرّئيس المتكرّر لرأي وزارة الخارجيّة في اتّخاذه للقرارات الخاصّة بالعلاقات الخارجيّة الأمريكيّة؛ وهي الّتي تُعَدُّ من صلب اختصاصات الوزارة ومهامّها الجوهريّة، وفي

صورة أكثر وضوحًا لهذا التّهميش لدور الوزارة، تعهّد الرّئيس الأمريكيّ في السّنة الثّانية من مدّة ولايته عن نيّته تقليص الإنفاق الماليّ المخصّص لوزارة الخارجيّة مقابل زيادة الإنفاق العسكريّ بقيمة ٥٤ مليار دولار[١٨].

وفي ذات السّياق أصدر الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) أمرًا تنفيذيًّا يقضي بمنح صهره (جارد كوشنر) دورًا محوريًّا في إجراء محادثات بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة؛ متجاوزًا دور وزارة الخارجيّة؛ وهي الّتي تقع هذه المهامّ في ضمن نطاق اختصاصاتها.

ولم يقف الأمر عند حدّ وزارة الخارجيّة فحسب؛ بل ظهر هذا التّهميش والتّذبذب في القرار الأمريكيّ بالتّعارض الصّريح في القرارات الخاصّة بالأمن القوميّ والاقتصاد؛ فعلى سبيل المثال أعلن الرّئيس (دونالد ترامب) في التّاسع والعشرين من آذار ٢٠١٨ قرارًا مفاجئًا بالانسحاب من الأراضي السّوريّة، تلا هذا القرار إعلان البنتاغون بعدم وجود أيّ علم لديه بهذا الانسحاب، وأنّه لا ينوي إجراء أيّ تغييرات على الخطّة الأمريكيّة في سوريّة؛ وقد جاء هذا البيان مشتركًا بين وزارتي الدّفاع والخارجيّة؛ وهما اللّتان أعلنتا على لسان المتحدّث الرّسميّ الخاصّ بكلّ وزارة بعدم وجود أيّ علم لديهم بالقرار المفاجئ للرّئيس ترامب؛ وهو الّذي تراجع عنه لاحقًا، مقابل الإبقاء على ٢٠٠ – ١٠٠٠ جنديّ أمريكيّ داخل الأراضي السّوريّة[١٩].

وقد رأى بعض الباحثين والمحلّلين أنّ الرّئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) لم يُولِ أيّ أهمّيّة للمسار الدّبلوماسيّ في قراراته؛ معتمدًا بذلك على مجموعة مستشاريه المقرّبين في ضمن فريق إدارته؛ وهو الّذي أحال إليهم الملفّات المتعلّقة بالشّؤون الخارجيّة لمساعدته في اتّخاذ القرارات المناسبة من دون الرّجوع إلى الوزارات المعنيّة بهذا الشّأن؛ وهو تحدٍّ غير مسبوق من الإدارة الأمريكيّة أظهر حالة من التّخبّط والتّذبذب؛ فضلًا عن التّعارض في القرارات السّياسيّة الصّادرة عن مؤسّسات الدّولة نتيجة غياب التّنسيق والتّخطيط المشترك فيما بينها، ولجوء الرّئيس لاستخدام صلاحيّاته في إصدار قرارات فرديّة لازمتها حالة من الاستعجال والارتباك في الأداء السّياسيّ[٢٠].

(18) John Hudson, Molly O'toole, Trump's Defence-Heavy Budget Plan Sets Up Showdown With State Dept, Foreign Policy, February 27, 2017.

(١٩) ايريكا هانيتشاك، جيمسون كنغهام، مازال بإمكان الكونغرس الأمريكيّ المساعدة على رسم المشهد النّهائي في سوريا، مقال منشور على موقع فكرة، ٢٠١٩، متوفر على الرّابط التالي:.https://www washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-zal-bamkan-alkwnghrs-alamryky-almsadt-ly-rsm-almshhd-al-nhayy-fy-swrya

(٢٠) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

وفي ذات السّياق أيضًا تعرّض الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) لانتقادات شديدة نتيجة انسحابه من الاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ، وتهديد الدّول من فرض عقوبات مماثلة في حال مساعدة إيران في سعيها إلى الحصول على قدرات نوويّة؛ هذه الانتقادات لقرار الرّئاسة الأمريكيّة لم تقتصر على الدّول الأوروبّيّة، وحلفاء الولايات المتّحدة فحسب؛ بل شملت أيضًا عددًا من أعضاء الحزبين الدّيمقراطيّ والجمهوريّ؛ وقد برَّرَ الرّئيس (دونالد ترامب) بأنّ هذه الخطوة تأتي في إطار تنفيذه لوعوده الانتخابيّة الّتي وصف ي خلالها الاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ بالكارثيّ، وأنّه الأسوأ في تأريخ الولايات المتّحدة[٢١]، والواقع أنّ مثل هذا القرار انتكاسة حقيقيّة للولايات المتّحدة وصورتها أمام المجتمع الدّوليّ؛ إذ يرى عدد من معارضي القرار من الإدارة الأمريكيّة؛ وعلى رأسهم وزير الدّفاع آنذاك (جيمس ماتيس)، أنّ هذا القرار قد يؤدّي إلى عزل الولايات المتّحدة عن المجتمع الدّوليّ؛ ولا سيّما حلفاؤها الأوروبّيّون، المؤيّدون للاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ؛ ممّا سيؤدي في النّهاية إلى تلاشي التّأثير الأمريكيّ على تطوّرات البرنامج الإيرانيّ في السّنوات القادمة، كما أنّه سيُعَدُّ خرقًا أحاديًّا للاتّفاق، من شأنه أنْ يعزّز وضع طهران في سعيها إلى امتلاك أسلحة نوويّة، ولا سيّما أنّ الأخيرة لم تخلف بالتزاماتها النوويّة بموجب الاتّفاق بحسب وكالة الاستخبارات المركزيّة، والوكالة الذريّة الدّوليّة للطّاقة [٢٢].

(٢١) عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الأمريكيّ من الاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ، (مجلّة السّياسة الدّوليّة، سياسات دوليّة، ٢٠١٨)، منشور على الرّابط التالي: http://www.si-yassa.org.eg/News/١٥٦٤٩/

(٢٢) المصدر نفسه.

وعليه فإنّ القرارات السّياسيّة للرّئاسة الأمريكيّة في خلال السّنوات الأخيرة يمكن القول أنّها نبعت من دوافع شخصيّة لشخص الرّئيس من دون أيّ تنسيق مع المؤسّسات والوكالات الأمريكيّة المعنيّة بصناعة القرار؛ ممّا أدّى إلى تخبّط وتذبذب واضح وصريح وتعارض في الرّؤى والأهداف في إدارة الملفّات داخليًّا وخارجيًّا؛ وهذا ما ظهر في ظلّ تصاعد الأزمة الخليجيّة – القطريّة؛ فبعد أنْ أعلن الرّئيس (دونالد ترامب) عن دعمه الكامل لمواقف الدّول العربية المقاطعة لقطر، متّهمًا الأخيرة بدعمها للإرهاب وزعزعة الأمن في الشّرق الأوسط [٢٣]، جاء قرار الخارجيّة والدّفاع الأمريكيّتين بالضّدّ من هذا التّوجّه؛ وهذا ما

(٢٣) مفيد الزيدي، السّياسة الأمريكيّة تُجاه الأزمة القطريّة، (مجلّة سياسات دوليّة، العدد ٧٧، ٢٠١٩)، ص٣٦.

يُفهَم صراحةً من توقيع وزير الدّفاع الأمريكيّ آنذاك ماتيس صفقة بيع أسلحة أمريكيّة للجانب القطريّ بقيمة ٢١ مليار دولار تضمّنت مقاتلات أمريكيّة وطائرات أف١٥، ومن جهة أخرى هاجمت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة المطالب الخليجيّة للجانب القطريّ لحلّ الأزمة؛ معلنةً أنّها مطالب تعجيزيّة غير قابلة للتّحقيق، وتستهدف إطالة أمد الأزمة، وعدم التّوصل إلى تسوية، كما وصف قطر بأنّها حلف استراتيجيّ لمحاربة الإرهاب بالشّرق الأوسط [٢٤].

(٢٤) عمرو عبد العاطي، عمرو عبد العاطي، إدارة ترامب عامل محفز لصراع المؤسّسات الأمريكيّة، (مجلّة تحليلات العصر، العدد ١٤، ٢٠١٧)، ص٣.

أثّرت هذه الصّورة الّتي رسمتها السّياسة الأمريكيّة في خلال السّنوات السّابقة في مصداقيّة الولايات المتّحدة أمام المجتمع الدّوليّ عمومًا، وتخوُّف حلفائها على وجه الخصوص من تراجع مماثل للإدارة الأمريكيّة لاحقًا عن أيّ التزام دوليّ مشترك؛ فقد أظهرت السّياسات الأمريكيّة في خلال السّنوات الأخيرة؛ ولا سيّما في ظلّ عهد الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) بأنّ الولايات المتّحدة باتت دولة غير مسؤولة؛ ممّا دفع بحلفائها التّقليديّين لإعادة النّظر في ترتيب أوراقهم الخارجيّة فيما يتعلّق بالعلاقات مع الولايات المتّحدة، والبحث عن قُوى دوليّة أخرى صاعدة تنافس الولايات المتّحدة في إدارة النّظام الدّوليّ [٢٥].

أظهرت السّياسات الأمريكيّة في خلال السّنوات الأخيرة؛ ولا سيّما في ظلّ عهد الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) بأنّ الولايات المتّحدة باتت دولة غير مسؤولة

(٢٥) عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الأمريكيّ من الاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ، مصدر سبق ذكره، ص.

ولعلّ من المهمّ في هذا الإطار الإشارة إلى مسألة الانسحاب العسكريّ من أفغانستان أواخر عام ٢٠٢١؛ وهي الّتي مثلت علامة أخرى للارتباك الأستراتيجيّ؛ إذ رأى جانب من المحلّلين أنّه بعد هذا التّراجع الواضح في الدّور الأمريكيّ في السّاحة الدّوليّة، وفقدان الإدارة الأمريكيّة لثقة شركائها وحلفائها؛ فإنّه من غير المتوقّع أنْ تستعيدَ مكانتها المهيمنة؛ بل ذهب آخرون إلى أبعد من ذلك؛ متوقّعين تراجع هيمنة الدّولار الأمريكيّ، وخسارة دوره؛ بصفته عملة احتياطيّة عالميّة؛ ممّا سينتج عنه إغراق الولايات المتّحدة في حالة كساد طويل الأمد [٢٦].

(٢٦) عمرو دراج، مصدر سبق ذكره، ص٥.

وفي ظلّ الفَوضى الّتي أعقبت الانسحاب الأمريكيّ من أفغانستان ربط بعضهم بينه وبين الانسحاب السّوفييتي من هذا البلد عام ١٩٨٩؛

وهو الّذي كانت أبرز نتائجه تراجع الدّور المؤثّر للاتّحاد السّوفييتيّ في السّاحة الدّوليّة؛ وعندئذٍ تلاشي إمبراطوريته الّتي تفكّكت مطلع التّسعينيّات من القرن الماضي؛ وقد تواترت كثيرٌ من الكتابات الغربيّة الّتي أشارت صراحةً إلى فقدان حلفاء الولايات المتّحدة الثّقة بها بعد تخلّيها عن القتال في أفغانستان، وتراجعها عن شعاراتها بدعم الدّيمقراطيّة، واحترام حقوق الإنسان، تاركةً الشّعب الأفغانيّ يواجه مصيره المجهول [٢٧].

(٢٧) المصدر نفسه، ص٦.

المحور الثّالث: تراجع الأداء الاقتصاديّ الأمريكيّ

شَهِدَ الاقتصاد الأمريكيّ عصرًا ذهبيًّا امتدّ طَوال المدّة (١٩٤٥-١٩٧١)، وعند ذاك بدأ يتعرّض للاهتزاز والضّعف؛ نتيجة التّغيّرات الّتي طرأت على خريطة القُوى في العالم؛ جرّاء السّياسات الاقتصاديّة الّتي سارت عليها الولايات المتّحدة، وتفاعل كثيرٍ من العوامل الّتي ساهمت في إضعاف المكانة القياديّة الّتي شغلها في المنظومة الرّأسماليّة، الأمر الّذي قاد إلى تراجع وزنها النّسبيّ؛ جرّاء بروز أقطاب اقتصاديّة جديدة داخل المنظومة الرّأسماليّة؛ كاليابان وأوروبّا؛ فضلًا عن تصاعد الاختلالات الدّاخليّة والخارجيّة، حتّى بات الاقتصاد الأمريكيّ يعاني من أزمة رئيسة يأتي في مقدّمتها العجز المزمن في ميزان المدفوعات [٢٨].

(٢٨) هيفاء عبدالرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصاديّة وآثارها المستقبليّة في الإقتصاد العربي، (دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠١٠)، ص١٤١.

وفي ظلّ تلك المؤشّرات، أظهرت التّنبّؤات الاقتصاديّة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أنّ الولايات المتّحدة تعاني تراجعًا في النّموّ الاقتصاديّ الّذي وصل إلى نسبة ٢٪؛ ولا سيّما في خلال السّنوات الّتي تلت الأزمة الماليّة في عام ٢٠٠٨؛ وهي النّسبة الّتي صنّفت بحالة «الرّكود الاقتصاديّ»؛ وهو ما أُبتلِيَت به اليابان في تسعينيّات القرن العشرين[٢٩].

(٢٩) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكيّ، ترجمة: محمد إبراهيم، (مكتبة العبيكان، الرّياض، ٢٠١٥)، ص٧٤.

وفي ظلّ تلك الظّروف، وبالرّغم من أنّ بعضهم قد يجادل بأنّ الاقتصاد الأمريكيّ لا يزال قادرًا على المنافسة؛ إذ يبلغ النّاتج القوميّ الإجماليّ للولايات المتّحدة حاليًّا (١٦) ترليون دولار؛ أيْ: ما يُقدَّر بـ ١٩٪ من النّاتج العالميّ، إلّا أنّ هناك مؤشّرات تدلّ على تراجع الأداء التّنافسيّ للاقتصاد الأمريكيّ؛ ولا سيّما بعد صعود قُوًى اقتصاديّة دوليّة أخرى؛ كالصّين الّتي استمرّت في تحقيق أعلى معدّلات النّموّ الاقتصاديّ عالميًّا؛

إذ يبلغ النّاتج القوميّ الإجماليّ للصّين حاليًّا ما يقارب (١٢) تريلون دولار؛ أيْ: ما يعادل١٤٪ من الإنتاج العالميّ؛ وعلى ذلك فإنّه من غير المستبعد أنْ يتشكّل نظام اقتصاديّ دوليّ جديد مختلف تمامًا عن سابقه؛ فمن المحتمل جدًّا أنْ ينقسمَ العالم مستقبلًا إلى عالميَنِ؛ أحدهما: غربيّ تهيمن عليه الولايات المتّحدة، وآخر: شرقيّ تتشارك فيه الصّين ودول مجموعة بريكس «البرازيل، روسيا، الهند، الصّين وجنوب أفريقيا» [٣٠].

هناك مؤشّرات تدلّ على تراجع الأداء التّنافسيّ للاقتصاد الأمريكيّ؛ ولا سيّما بعد صعود قُوَى اقتصاديّة دوليّة أخرى؛ كالصّين الّتي استمرّت في تحقيق أعلى معدّلات النّموّ الاقتصاديّ عالميًا

إضافةً إلى ذلك، يبدو أنّ الاقتصاد الأمريكيّ؛ وهو الّذي يمثّل أقوى اقتصاد في العالم قد بدأ يعاني من مؤشّرات ضعف جديدة؛ فقد ارتفع العجز التّجاريّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى أعلى مستوى له في عام ٢٠١٨ ؛ إذ وصل إلى نسبة ١٨,٨٪؛ أيْ: بما يقدَّر بـ ٦٢١ مليار دولار؛ على حين سجّل العجز في الميزان التّجاريّ- ذو الحسّاسيّة السّياسيّة- مع الصّين مستوى قياسيّ؛ ليرتفع إلى ١١,٦٪؛ أيْ: بما يعادل ٤١٩,٢ مليار دولار؛ وذلك على الرّغم من فرض إدارة الرّئيس السّابق (دونالد ترامب) رسومًا واسعة النّطاق على المنتجات الصّينيّة لتقليص الفجوة، فيما سجّل الدَّيْن الأمريكيّ نموًّا متسارعًا نتيجة العجز المزمن، وتراكم فوائد الدّيون حتّى بات الدَّيْن أضخم من الاقتصاد الأمريكيّ نفسه؛ فقد وصل إلى مستوى قياسيّ بلغ ٢٢ تريليون دولار؛ أيْ: ما يعادل النّاتج المحلّيّ الأمريكيّ، ولأول مرّة منذ الحرب العالميّة الثّانية [٣١].

وبناءً على ذلك اندفعت الاوساط الأكاديميّة الأمريكيّة، لدراسة أوضاع القُوّة الأمريكيّة بعد المتغيّرات الدّاخليّة والخارجيّة التي ألمّت بها، وفق ما عرف بـ (مدرسة الاضمحلال School of Decline) الّتي راحت تستخلص مظاهر التّراجع الأمريكيّ في الميادين الاقتصاديّة وأثرها في مكانة الولايات المتّحدة في العالم؛ إذ انتهت هذه المدرسة إلى توصيف قاتم لمستقبل الأداء الاقتصاديّ الأمريكيّ؛ استنادًا إلى ثلاثة عوامل رئيسة [٣٢]:

١. فقد رأت أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتراجع على المستوى الاقتصاديّ مقارنةً بقُوى ثلاث؛ هي: اليابان، وأوروبّا الغربيّة،

(٣٠) انمار موسى، الحرب في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد الحرب الباردة، (دار الأكاديميون للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠٢١)، ص ١٢٩.

(٣١) علي زياد العلي وعلي حسين حميد، تكتيكات الحروب الحديثة الأمن السّيبراني والحروب المعزّزة والهجينة، (العربي للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣)، ص٢٢٥.

(٣٢) محمود أنس العلي، الحرب الباردة بين القُوى العظمى فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، (الجنادريّة للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠١٦)، ص١٩٠-١٩١.

والـدّول الصّناعيّة الجديدة؛ وقد سجّلت هذا التّراجع في تركيزها في الأداء الاقتصاديّ، وعلى العناصر العلميّة، والتّكنولوجيّة، والتّعليميّة المرتبطة بهذا الأداء.

٢. لمّا كانت القُوّة الاقتصاديّة هي العامل المركزيّ في قُوّة أيّة أمّة؛ فإنّ أيّ هبوط في القُوّة الاقتصاديّة سيؤثر في الأبعاد الأخرى لقُوّة الأمّة.

٣. أنّ الانحدار النّسبيّ للقُوّة الاقتصاديّة الأمريكيّة، إنّما يرجِع بالدّرجة الأولى إلى إنفاقها العسكريّ الضّخم، نتيجة لاحتفاظها بالتزامات خارجيّة لم تَعُدْ تقُوى عليها، وعليه قد تواجه الولايات المتّحدة المصير نفسه الّذي واجهته قُوى إمبرياليّة سابقة.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما تجابه الولايات المتّحدة من تهديدات متجدّدة في القرن الحادي والعشرين الّتي تضعف من مكانة الولايات المتّحدة بوصفها قطبًا مهيمنًا بالشّؤون الدّوليّة، وتحدّيات القُوى الدّوليّة الصّاعدة، إثر تصاعد تأثير متغيّرات التّقنيّة، والاقتصاد، والمعرفة في زيادة حدّة تلك التّحدّيات وكثافتها؛ فضلًا عن تراخي قبضة الأمريكيّة عالميًّا بسبب ما تمرّ به الولايات المتّحدة من أزمات اقتصاديّة تدلّل على أنّ الأداء الاقتصاديّ الأمريكيّ سيفضي إلى تراجع الولايات المتّحدة بعناصر مضافة [٣٣]، ولعلّ في تقديرات كبار المسؤولين التّنفيذيّين في قطاع التّكنولوجيا ما يلقي ضوءًا أقُوى على الواقع وآفاق الاقتصاد الأمريكيّ؛ ففي عام ٢٠٠١ أبلغ رئيس شركة أبل Apple ستيف جوبس Steve Jobs المحلّلين بأنّه على قناعة "بأنّ الاقتصاد الأمريكيّ يعيش حالة من الانصهار النّوويّ»[٣٤].

إنّ الانحدار النّسبيّ للقُوّة الاقتصاديّة الأمريكيّة، إنّما يرجِع بالدّرجة الأولى إلى إنفاقها العسكريّ الضّخم، نتيجة لاحتفاظها بالتزامات خارجيّة لم تَعُدْ تقُوى عليها

وهو ما عبّر عنه بعبارة أدقّ تقرير صندوق النّقد االدّوليّ لعام ٢٠١٧ عن حالة الاقتصاد الأمريكيّ بالقول «إنّ آفاق الاقتصاد الأمريكيّ سيتراجع على امتداد الأفق الزّمنيّ الأطول فتشير التّقديرات إلى أنّ النّموّ الاقتصاديّ من الممكن ألّا يتجاوز ١٫٨ بسبب شيخوخة السّكّان وضعف نموّ الإنتاجيّة الكلّيّة" انظر الجدول رقم (١) [٣٥].

(٣٣) محمد وائل القيسي ، الأداء الاستراتيجيّ الأمريكيّ بعد العام ٢٠٠٨ إدارة باراك أوباما أنموذجًا، (مكتبة العبيكان، الرّياض،)٢٠١٦، ص٣٦١.

(٣٤) نقلًا عن: عبد الحي يحى زلوم ، أمريكا بعيون عربية، (المؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، بيروت، ٢٠٠٧)، ص١٦٧.

(٣٥) نقلًا عن: صندق النّقد الدّوليّ، تقرير آفاق الاقتصاد العالميّ هل يتزايد الزّخم، واشنطن، نيسان ٢٠١٧، ص١٦.

جدول (١)

توقّعات آفاق النّموّ الاقتصاديّ للولايات المتّحدة

إجماليّ النّاتج المحلّيّ التّغيّر السّنويّ %	تقديرات	توقعات	
الدّولة	2022	2023	2024
الولايات المتّحدة	2،0	1،4	1،0
ألمانيا	1،9	0،1	1،4
فرنسا	2،6	0،7	1،6
اليابان	1،4	1،8	0،9
اقتصاديًّات متقدّمة أخرى	2،8	2،0	2،4

المصدر: صندوق النّقد الدّوليّ، تقرير مستجدّات آفاق الاقتصاد العالميّ، واشنطن، كانون الثّاني ٢٠٢٣،ص٦.

وفي ذلك الخِضَمّ من التّحدّيات الاقتصاديّة الّتي تواجهها الولايات المتّحدة في صراع على الهيمنة والتّربع على قِمّة الهرم الدّوليّ مع منافسيها، لا أحد ينكر أنّ هناك تحوّلات جذريّة تمرّ بها الولايات المتّحدة، جرّاء الارتباك، وفقدان التّوازن في مدرك نخبها الحاكمة بين ضرورة التّمسّك بالإمبراطوريّة، وبين مقتضيات الجمهوريّة، وبعبارة أدقّ: هناك تناقض ما بين الطّموحات والإمكانات للحفاظ على الهيمنة الأمريكيّة؛ وفي هذا الصّدد يمكن تمييز عدد من الاعتبارات الّتي قد تحدّ من الهيمنة الأمريكيّة المطلقة مستقبلًا؛ وهي الّتي منها [٣٦]:

هناك تحوّلات جذريّة تمرّ بها الولايات المتّحدة، جرّاء الارتباك، وفقدان التّوازن في مدرك نخبها الحاكمة بين ضرورة التّمسّك بالإمبراطوريّة، وبين مقتضيات الجمهوريّة

١. تصاعد التّهديدات العالميّة، الّتي لا يمكن للولايات المتّحدة أنْ تنهضَ بها منفردة؛ كالأضرار البيئيّة، وتداعيات الزّيادات المتواصلة في عدد السّكّان، ومخاطر الإرهاب.

٢. تآكُل أدوات الهيمنة الأمريكيّة الحاليّة على الصّعيدين الاقتصاديّ

(٣٦) وائل محمد اسماعيل، الإمبراطوريّة الأخيرة أفكار حول الهيمنة الأمريكيّة،(دار الأكاديميون للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠١٦)، ص ٢٨١-٢٨٣.

والتّكنولوجيّ، مستقبلًا [٣٧]. وهو ما حدا بالرّئيس «جو بايدن لِاتّباع نهج (الصّدمة الاقتصاديّة) الّتي ترغم الشّركات الأمريكيّة على تبنّي مسار إنتاجيّ جديد يعزّز من تفوّقها الإنتاجيّ؛ ولا سيّما أنّ الاقتصاد الأمريكيّ بصورته الرّاهنة قائم أساسًا على صناعة الأسلحة، والإنتاج الحربيّ بالتّوازي مع صناعة الخدمات والاستهلاك؛ فالخطّة تهدف إلى إرغام شركات المجمّع الصّناعي العسكريّ في الولايات المتّحدة على تغيير نهجها، والسّعي في نهج إنتاجيّ مغاير يعتمد على صناعات تقانات ثورة الاتّصالات، والذّكاء الصّناعيّ للحفاظ على هيمنتها، واجهاض النّهوض «الاقتصاديّ الصّينيّ» [٣٨].

(٣٧) المصدر نفسه، ص٢٩٤.

(٣٨) مصعب قاسم، تلافيف الانسحاب الأمريكيّ من أفغانستان، (دار الأكاديميّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، لندن، ٢٠٢٢)، ص٢-٦.

الخاتمة:

في السياق الداخلي اظهرت الولايات المتحدة خلال السنوات الاخيرة ضعفا في صناعة القرار السياسي، منذ وصول الرئيس السابق ترامب للبيت الابيض، والذي اتسمت معظم قراراته بالتسريع والتخبط، متجاهلا المبادئ الاساسية للسياسة الامريكية.

وان استمرار هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي في ظل الازمات الاقتصادية المتلاحقة واخرها ازمة فيروس كورونا، باتت اكبر من قدرة الدولة، حيث اثبتت ازمة كورونا التي تعرضت لها الولايات المتحدة خلال عامي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ فشل القدرات الامريكية الفريدة، كما احدثت انقسام واضح في الداخل الامريكي حول السياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها الادارة الامريكي السابقة لمواجهة هذه الازمة، التي ادت الى اختلال دقيق في الموازنة بين العاملين الاقتصادي والعسكري، من خلال سحب مبالغ مخصصة للإنفاق العسكري وتوجيهها نحو الرعاية الصحية والخدمات الداخلية لمواجهة عواقب الازمة، وهذا الامر سيلقي بانعكاسات سلبية على النفوذ الامريكي الاستراتيجي في الخارج، مما قد يتسبب بفراغ جيوسياسي في مجالات حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، والذي سيغير بلا شك من ميزان القوة العالمية على المدى المتوسط والبعيد، ليتيح لقوى اقليمية او عالمية صاعدة ملئ هذا الفراغ، وتشكيل موازين قوى جديدة يتلاشى فيها حجم التأثير والهيمنة الامريكية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. انمار موسى، الحرب في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد الحرب الباردة، (دار الأكاديميون للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠٢١).

٢. ايريكا هانيتشاك، جيمسون كنغهام، مازال بإمكان الكونغرس الأمريكيّ المساعدة على رسم المشَهِدَ النّهائي في سوريا، مقال منشور على موقع فكرة، ٢٠١٩، متوفر على الرّابط الآتي: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-zal-bamkan-alkwnghrs-alamryky almsadt-ly-rsm-almshhd-alnhayy-fy-swrya

٣. ايريكا هانيتشاك، جيمسون كنغهام، مازال بإمكان الكونغرس الأمريكيّ المساعدة على رسم المشهد النّهائي في سوريا، مقال منشور على موقع فكرة، ٢٠١٩، متوفر على الرّابط التالي:-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-zal-bamkan-alkwnghrs-alamryky-almsadt-ly-rsm-almshhd-alnhayy-fy-swrya

٤. جوزيف ناي، مفارقة القُوّة الأمريكيّة، (مكتبة العبيكان للنّشر، الرّياض، ٢٠٠٣).

٥. جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكيّ، ترجمة: محمد إبراهيم، (مكتبة العبيكان، الرّياض، ٢٠١٥).

٦. صندق النّقد الدّوليّ، تقرير آفاق الاقتصاد العالميّ هل يتزايد الزّخم، (واشنطن، نيسان ٢٠١٧).

٧. ضياء نوح، السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة لترامب تُجاه سوريا، برلين، (المركز الدّيمقراطيّ العربي للدّراسات الاستراتيجيّة والسّياسة الاقتصاديّة، بيروت، ٢٠١٧).

٨. عبد الحميد صيام، تراجع الهيمنة الأمريكيّة، مرحلة ما قبل الحرب الأوكرانيّة، مقال منشور في شبكة trt عربي، ٢٠٢٢، متوفر على الرّابط التالي:.https://www.trtarabi.com/opinion/٪D٨٪AA٪B١٪D٨٪A٧٪D٨٪D٨٪AC٪B

٩. عبد الحي يحيى زلوم، أمريكا بعيون عربية، (المؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، بيروت، ٢٠٠٧).

١٠. عصام بن الشّيخ، الهيمنة كهدف في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، مجلّة دفاتر السّياسة والقانون، العدد ١٥، ٢٠١٦.

١١. علي حسين باكير، التّراجع الأمريكيّ العظيم، مقال منشور في موقع الكتاب العربي، ٢٠٢١، متوفر على الرّابط التالي:https://arabi٢١.com/story/١٣٧٥٤٧٨/

١٢. علي زياد العلي وعلي حسين حميد، تكتيكات الحروب الحديثة الأمن السّيبراني والحروب المعزّزة والهجينة، (العربي للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣).
١٣. عمرو دراج، تراجع الدّور الأمريكيّ وسيناريوهات مستقبل المنطقة العربية، (المعهد المصري للدّراسات، إسطنبول، ٢٠٢١).
١٤. عمرو عبد العاطي، ادارة ترامب عامل محفز لصراع المؤسّسات الأمريكيّة، مجلّة السّياسة الدّوليّة، العدد ٢٠٨، ٢٠١٧.
١٥. عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الأمريكيّ من الاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ، مجلّة السّياسة الدّوليّة، سياسات دوليّة، ٢٠١٨، منشور على الرّابط التالي: .http://www /١٥٦٤٩/siyassa.org.eg/News
١٦. عمرو عبد العاطي، عمرو عبد العاطي، إدارة ترامب عامل محفز لصراع المؤسّسات الأمريكيّة، (مجلّة تحليلات العصر، العدد ١٤، ٢٠١٧).
١٧. محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجيّ الأمريكيّ بعد العام ٢٠٠٨ إدارة باراك أوباما أنموذجًا، (مكتبة العبيكان، الرّياض، ٢٠١٦).
١٨. محمود أنس العلي، الحرب الباردة بين القُوى العظمى فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، (الجنادريّة للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠١٦).
١٩. مصعب قاسم، تلافيف الانسحاب الأمريكيّ من أفغانستان، (دار الأكاديميّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، لندن، ٢٠٢٢).
٢٠. مفيد الزّيدي، السّياسة الأمريكيّة تُجاه الأزمة القطريّة، مجلّة سياسات دوليّة، العدد ٧٧، ٢٠١٩، ص٣٦.
٢١. هادي فسفيس، السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بين مدرستين، الواقعيّة والمحافظية الجديدة، (الدّار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٨).
٢٢. هيفاء عبد الرّحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصاديّة وآثارها المستقبليّة في الإقتصاد العربي، (دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠١٠).
٢٣. وائل محمد إسماعيل، الإمبراطوريّة الأخيرة أفكار حول الهيمنة الأمريكيّة، (دار الأكاديميون للنّشر والتّوزيع، عمان، ٢٠١٦).
٢٤. ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، العراق والإرهاب والامبراطوريّة الأمريكيّة، (دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤).

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Inaugural address: Trump's full speech، CNN، January 21، 2017
2. John Hudson، Molly O'toole، Trump's Defence-Heavy Budget Plan Sets Up Showdown With State Dept، Foreign Policy، February 27، 2017
3. Michael Beckley، "The Power of Nations :Measuring What Matters"، International Security journal، Vol. 43، No.2، Fall، 2018، pp11–20.
4. Robert Harward turns down Trump's offer to be national security adviser، The Guardian، February 17، 2017

Sources

1. Abdul Hamid Siam، The decline of American hegemony، the period before the Ukrainian war، an article published in the networkArabic trt، 2022، available at the following link:https://www.trtarabi.com/opinion/٪D٪٨٨٪D٪٨B٪١D٪٨A٪٢D٪٨AC٪D٪٨B
2. Abdul Hay Yahya Zaloum، America through Arab Eyes، Arab Foundation for Studies and Publishing، Beirut، 2007، p. 167.
3. Ali Hussein Bakir، The Great American Decline، article published on the Arab Book website، 2021، available at the following link:https://arabi21.com/story/1375478/
4. Ali Ziyad Al-Ali and Ali Hussein Hamid، Tactics of Modern Warfare، Cybersecurity and Enhanced and Hybrid Wars، Al-Arabi Publishing and Distribution، Cairo، 2023، p. 225.
5. Amr Abdel Aty، The Repercussions of the American Withdrawal from the Iranian Nuclear Agreement، International Politics Magazine، International Politics، 2018، published at the following link:http://www.siyassa.org.eg/News/15649/
6. Amr Abdel Aty، The Trump administration is a catalyst for the conflict between American institutions، International Politics Magazine، issue 208، 2017، p. 141.

7. Amr Abdel-Aty، Amr Abdel-Aty، The Trump administration is a catalyst for the conflict between American institutions، Al-Asr Analytics Magazine، Issue 14، 2017، p. 3.
8. Amr Darrag، The Decline of the American Role and Scenarios for the Future of the Arab Region، Egyptian Institute for Studies، Istanbul، 2021، p. 6.
9. Anmar Musa، War in American Foreign Policy After the Cold War، Dar Al-Academi for Publishing and Distribution، Amman، 2021، p. 129.
10. Diaa Nouh، Trump's American foreign policy towards Syria، Berlin، Arab Democratic Center for Strategic Studies and Economic Policy، Beirut، 2017، p. 235.
11. Erica Hanichak، Jameson Kingham، The US Congress can still help chart the final scene in Syria، article published on the Fikra website، 2019، available at the following link:https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-zal-bamkan-alkwnghrs-alamryky almsadt-ly-rsm-almshhd-alnhayy-fy-swrya
12. Erica Hanichak، Jameson Kingham، The US Congress can still help shape the final scene in Syria، article published on the Fikra website، 2019، available at the following link:https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-zal-bamkan-alkwnghrs-alamryky-almsadt-ly-rsm-almshhd-alnhayy-fy-swrya
13. Hadi Fasfais، American foreign policy between two schools، realism and neoconservatism، Arab House of Sciences، Beirut، 2008، p. 24.
14. Haifa Abdul Rahman Yassin، Mechanisms of Economic Globalization and Their Future Impacts on the Arab Economy، Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution، Amman، 2010، p. 141.
15. Inaugural address: Trump's full speech، CNN، January 21، 2017
16. International Monetary Fund، World Economic Outlook: Is Momentum Building، Washington، April 2017، p. 16.

17. Issam bin Al-Sheikh، Hegemony as a Goal in American Foreign Policy، Journal of Policy and Law Notebooks، No. 15، 2016، p. 288.
18. John Hudson، Molly O'toole، Trump's Defense-Heavy Budget Plan Sets Up Showdown With State Dept، Foreign Policy، February 27، 2017
19. Joseph Nye، Is the American Century Over? Translated by: Muhammad Ibrahim، Obeikan Library، Riyadh، 2015، p. 74.
20. Joseph Nye، The Paradox of American Power، Obeikan Publishing Library، Riyadh، 2003، p. 33.
21. Mahmoud Anas Al-Ali، The Cold War Between the Great Powers in the Post-World War II Period، Al-Janadriyah Publishing and Distribution، Amman، 2016، pp. 190-191.
22. Michael Beckley، "The Power of Nations:Measuring What Matters"، International Security journal، Vol. 43، No.2، Fall، 2018، pp11–20.
23. Mufid Al-Zaidi، American policy towards the Qatari crisis، International Policy Journal، No. 77، 2019، p. 36.
24. Muhammad Wael Al-Qaisi، American strategic performance after 2008، Barack Obama's administration as a model، Obeikan Library، Riyadh، 2016، p. 361.
25. Musab Qasim، Avoiding the American Withdrawal from Afghanistan، Academy Printing، Publishing and Distribution House، London، 2022، pp. 2-6.
26. Robert Harward turns down Trump's offer to be national security adviser، The Guardian، February 17، 2017
27. Wael Muhammad Ismail، The Last Empire، Thoughts on American Hegemony، Dar Al-Academies for Publishing and Distribution، Amman، 2016،
28. Wesley Clark، Victory in Modern Wars، Iraq، Terrorism، and the American Empire، Dar Al-Kitab Al-Arabi، Beirut، 2004، p. 148.